

الدليل الإرشادي







انتهاك الحياة الخاصة عبر الإنترنت:

في إحدى القضايا أيدت محكمة النقض حكمًا بسجن متهم ١٠ سنوات لتهديده امرأة عبر فيسبوك بنشر صور خادشة لها بعد اختراق حساب زوجها، مصحوبًا بطلب معاشرتها جنسيًا. هذا الحكم يظهر موقف المحكمة الصارم تجاه جرائم ال<mark>ابتزاز الإلكتروني وانتهاك الخصوصية.</mark>

(الطّعن رقم ۲۲۸۳۰ لسنة ۸۸ قضائية، جلسة ۲۰۲۱-۹-۲۰۲)،

تكييف الجرائم المتعلقة بالحياة الخاصة:

في حكم آخر (أوضحت محكمة النقض أن المادة ٢٥ من القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ تتعلق بانتهاك الحياة الخاصة دون رضا المجنى عليه. وأكدت أن تحديد ما إذا كانت المعلومات المنشورة تمس الحياة الخاصة أو تنتهك الخصوصية هو أمر موضوعي يخضع لرقابة المحكمة. في هــذه القضــية، <mark>قضــت المحكمــة بــالبراءة لأن المنشــور</mark> المُنسوب للطاعن لم يمس الحياة الخاصة للمجنى عليه، مما يعكس دقة المحكمة في تطبيق القانون.

الطعن رقم ۷۲۹ لسنة ۲۰۱۰، جلسة ۹-۱۱-۲۰۱۰)،







الدليل الإرشادي





استخدام تقنية المعلومات في معالجة بيانات شخصية:

، تناولت المحكمة قضية تتعلق باستخدام تقنية معلوماتية لمعالجة بيانات شخصية بطريقة تمس اعتبار المجنى عليه. أكـدت المحكمة أن مثل هذه الأفعال تُعد جريمة بموجب القانون إذا ثبت تعمد الإضرار.

في الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٥ قضائية (جلسة ١٢-٥-١٩٧٢)

النشر على مواقع التواصل الدج<mark>تماعي:</mark>

في إحدى القضايا المتعلقة بنشر مقطع فيديو على تيك توك بغير رضاء المجنى عليه، قضت محكمة النقض بإ<mark>دانة المته</mark>م لانتهاكه حرمـة الحيـاة الخاصـة والمبادئ الأسـرية فــي المجتمـع المصـري، مـع التأكيـد علــى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب جرائم معاقب عليه قانونًا.

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٠١٣، جلسة ٢٠١٣-٥-٢٠١٣)





